



## كافر:

الكافر هو المكذّب للرسول ﷺ بما جاء به مما هو معلوم من الدين بالضرورة، سواء كان تكذيبه صراحة أو ضمناً (ر: كفر).

## كبيرة:

### ١ - تعريف:

الكبيرة هي ذنب أوجب حداً في الدنيا، أو ورد به وعيد في الآخرة، كالزنا، والبخل، لقول الله تعالى فيه في سورة آل عمران/ ١٨٠: ﴿وَلَا يَخْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (ر: بخل/ ٢) ومن الكبائر تأخير الصلاة عن وقتها (ر: صلاة/ ١٠ ج ٨ ب) والجمع بين الصلاتين من غير عذر (ر: صلاة/ ١٠ ج ١٩) والغيبة (ر: غيبة/ ٢) والجور في الوصية (ر: وصية/ ٢) وغيرها.

### ٢ - عددها:

يرد ابن تيمية رحمه الله تعالى القول الذي يذهب إلى أن الكبائر سبع عشرة كبيرة، ويرى أن حصرها بهذا العدد لا يدل عليه دليل<sup>(١)</sup>.

(١) مختصر الفتاوى المصرية ٤٩٧.

### ٣ - آثارها:

- أ - فسق مرتكبها: مرتكب الكبيرة لا يكفر، ولكنه يُفَسَّق بتعمُّدها<sup>(١)</sup> ويترتب على مرتكبها كلُّ آثار الفسق (ر: فسق/٣).
- ب - لا تكفرُها الحسناتُ ولا النوافل كصيام يوم عاشوراء ونحوه، ولكنها تحتاج إلى توبة خاصة<sup>(٢)</sup>.
- ج - المُصِرُّ على كبيرة من الكبائر لا يجوز أن يولى الإمامة في الصلاة، فإن وُلِّيَ صُلِّيَ خلفه وقت الحاجة فقط (ر: إصرار/٢ب).
- د - ويستحب أن يترك أهل الفضل الصلاة على مرتكب الكبائر (ر: صلاة/١١٩).

### كتابة:

ترد الكتابة بمعنيين:

- ١ - الكتابة بمعنى تدوين الكلام المراد النطق به. ويرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الكتابة تقوم مقام الكلام في العقود (ر: بيع/٣ب) والفسوخ (ر: طلاق/١٨) والإقرار (ر: إقرار/٣ب).
- الكتابة من القرائن المرجحة لجهة أقوى المتداعيين (ر: إثبات/٢ط٢).
- ٢ - الكتابة بمعنى معاقدة السيد عبده على أن يؤدي إليه مبلغاً من المال ليصبح حراً (ر: رق/٥٣).

### كتابي:

١ - تعريف:

الكتابي اسم يطلق على اليهودي أو النصراني.

والاختيارات للبعلي ١٩٦.

(١) مختصر الفتاوى المصرية ٤٩٥.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ٢٩٠.

## ٢ - أحكام أهل الكتاب :

- جواز وطء إماء أهل الكتاب (ر: تسري/٢ب).
- نكاح المسلم نساء أهل الكتاب (ر: نكاح/٤ب٤).
- أكل ذبائح أهل الكتاب (ر: ذبح/١٢).
- عقد الذمة لأهل الكتاب (ر: ذمي/٢ب).
- وانظر أيضاً (ر: كفر).

## كتمان :

- الكتمان: عدم إظهار الخبر ونحوه، مما يجب إظهاره أو يجب كتمانها (ر: إسرار).
- عقوبة من كتم ما يجب إظهاره (ر: إخبار/٥) و(غش/٢ز) و(سرقة/٣ب٦).
- عدم كتمان المعسر إعساره إن أراد الزواج أو الشراء بالدين (ر: إعسار/٥٣).
- كتمان الضالة (ر: سرقة/٢٤٤).
- مسؤولية كتمان الشهادة (ر: شهادة/١٠١).
- متى يجب كتمان الشهادة (ر: شهادة/٢ب٢ج).

## كُخْل :

انظر: اكتحال.

## كذب :

## ١ - تعريف :

الكذب هو عدم مطابقة الخبر للواقع.

## ٢ - حكمه:

الكذب على الشخص حرام كله، سواء كان المكذوب عليه مسلماً أم كافراً، برأ أم فاجراً، لكن الافتراء على المؤمن أشد<sup>(١)</sup>.  
- الكذب باليمين (ر: يمين/٥٤).

## ٣ - آثاره:

- أ - رد الشهادة: ترد الشهادة بالكذبة الواحدة، وإن لم نقل الكذب الكبيرة<sup>(٢)</sup>.
- ب - التعزير: يعزَّر الكاذب (ر: تعزير/٢) فالأمين الذي يدعي تلف الأمانة ثم يظهر كذبه، يضمن الأمانة ويعزر على كذبه<sup>(٣)</sup>، والمدعي إذا ظهر كذبه في دعواه بما يؤذي المدعى عليه، عزر لكذبه ولأذاه<sup>(٤)</sup>، ومن كذب آخر بأنه ينظر إلى حريم الناس وهو كاذب يعزر على افتراءه<sup>(٥)</sup>، ومن ادعى أنه وليُّ أمر فتاة ليزوجها، وليس كذلك، يعزر<sup>(٦)</sup>.
- قتل من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ (ر: رسول الله/٢و).
- تشديد العقوبة على من يكذب على لسان العلماء والأمرء (ر: تعزير/٢).
- عدم جريان القصاص في الكذب لأنه محرم بذاته (ر: جناية/٣ب٥).

## كَسْبٌ:

## ١ - تعريف:

الكسب هو تحصيل الرزق بالعمل.

(١) مجموع الفتاوى ١٧٨/٣٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢٣/٨.

(٣) الاختيارات للبعلي ٥١٢.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٩٦/٣٠، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٤٣.

(٥) الاختيارات للبعلي ٥٢٢.

(٦) مجموع الفتاوى ١٨٢/٣٤.

## ٢ - حكمه :

مجرد مدح ترك الدنيا ومكاسبها ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>، ولا يلزم الرضى بالفقر<sup>(٢)</sup>، وحديث: (حب الدنيا رأس كل خطيئة) لا يصح<sup>(٣)</sup>، ومن كان قادراً على الكسب، ولا يشغله الكسب عما هو أنفع له في دينه منه فهو مأمور به مع التوكل على الله، بل والكسب مع التوكل خير له من الأخذ من الناس ولو جاء الأخذ بغير سؤال، بل والكسب مع التوكل عبادة<sup>(٤)</sup>. والكسب يكون واجباً تارة، ومستحباً تارة، ومكروهاً تارة، ومباحاً تارة، ومحرمًا تارة<sup>(٥)</sup>.

فالكسب الواجب: مثل كسب الرجل القادر على الكسب، المحتاج للإنفاق على نفسه وعياله وقضاء ديونه، وليس مشغولاً بأمر أمره الله به هو أفضل عند الله من الكسب، كالجهاد، وهذا إن ترك الكسب كان عاصياً. والكسب المستحب: أن يستعين بالكسب على طاعة الله تعالى<sup>(٦)</sup> فيكسب ويتصدق<sup>(٧)</sup>.

والكسب المحرم: أن يستعين بالكسب على معصية الله تعالى<sup>(٨)</sup>، وفي حال جواز ترك الكسب فإن تركه لا يحل إلا مع التعفف والاستغناء عما في أيدي الناس<sup>(٩)</sup> فقد جاء في الحديث: (من طلب هذا المال استغناء عن الناس، واستغافاً عن المسألة، وعوداً على جاره الضعيف والأرملة والمسكين، لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر، ومن طلبه مرثياً مفاخرًا مكاثراً لقي الله وهو عليه غضبان)<sup>(١٠)</sup>.

## ٣ - الطرق المشروعة للكسب :

أ - استثمار ماله بنفسه بالبيع والشراء (ر: بيع) ولو كان ذلك في الحج (ر:

- |                            |                            |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ١٤٨/٢٠.  | (٦) مجموع الفتاوى ٥٤٤/٨.   |
| (٢) الاختيارات للبعلي ١٥٥. | (٧) مجموع الفتاوى ٥٣٦/٨.   |
| (٣) مجموع الفتاوى ١٠٧/١١.  | (٨) مجموع الفتاوى ٥٤٤/٨.   |
| (٤) مجموع الفتاوى ٤٢٦/١٠.  | (٩) مجموع الفتاوى ٨٤/٥.    |
| (٥) مجموع الفتاوى ٥٢٦/٨.   | (١٠) مجموع الفتاوى ١٤٥/٢٠. |

حج/٧) أو بالزراعة أو بالصناعة.

- ب - استثمار ماله بغيره، أو بمساعدة غيره (ر: شركة).  
 ج - بيع منافع ما يملكه أو ما يملك منافع (ر: إجارة).  
 د - العمل لحساب الغير بأجر، وهذا العمل إما أن يكون من جنس الطاعات، أو من غير جنس الطاعات.

(١) فإن كان من جنس الطاعات: فإن الارتزاق بأعمال البر ليس من شأن الصالحين<sup>(١)</sup>، ولا يأخذ على الطاعات أجراً إلا إذا كان محتاجاً كتعليم القرآن، والعلم، والحج عن الغير، والأذان (ر: إجارة/٤ ج ٢ د ي) و(احتراف/٢ ج ١) والقضاء (ر: قضاء/٦ هـ) والشهادة (ر: شهادة/٣).

(٢) وإن كان من غير جنس الطاعات، فإما أن يكون مباحاً في أصله كالخياطة وتعليم الحرف، كتعليم صنعة القتال ونحوها<sup>(٢)</sup> وهي طريق مشروعة للكسب (ر: احتراف/٥٢ د) و (ر: جعالة/٣).

وإما أن يكون مكروهاً في أصله، وفي هذه الحالة لا يجوز اتخاذه طريقاً للكسب من غير حاجة، كالحجامة لما فيها من مخالطة النجاسة، والغناء والضرب بالدف لأنه لهو (ر: احتراف/٢ ج ٢ - ٣) وسؤال الناس صدقات أموالهم (ر: استجداء/٢).

ه - ما اختلف في حله المسلمون من طرق الكسب، ويرى المتصرف الحل، كالتَّوَرُّق وبيع العِيَّة، فإن تبين له فيما بعد أنها لا تجوز فلا يحرم عليه ما قبضه بتلك المعاملة<sup>(٣)</sup>.

و - ما اختلف في حله المسلمون من طرق الكسب وكان المتصرف يعتقد تحريمه: فإنه إن كان غنياً لم يحل له الكسب، وإن كان فقيراً أخذ كفايته منه وتصدق بالباقي<sup>(٤)</sup>.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٦١ و ٤٤٣.

(٤) الاختيارات للبعلي ٢٨٨.

(١) مجموع الفتاوى ٢٦/١٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٢.

ز - إذا تعامل الشخص بمعاملة يعتقد حِلُّها وقبض المال، جاز لغيره من المسلمين أن يعامله بهذا المال الذي قبضه منها وإن كان يعتقد تحريم هذه المعاملة<sup>(١)</sup>، كما إذا قبض الكافر أموالاً بعقود محرمة عندنا، ولكنها حلال عنده، كالربا وثمان الخمر والخنزير، جاز للمسلم معاملته بهذه الأموال<sup>(٢)</sup>، وإذا عامل المسلم بالحيل الشرعية التي يفتي بها بعض العلماء وهو يعتقد حِلُّها، وقبض المال، جاز لغيره من المسلمين أن يعامله بهذا المال<sup>(٣)</sup> و (ر: احتيال/٣).

ح - حيازة المباحات: من طرق الكسب المشروع حيازة المباحات، كالاحتشاش والاحتطاب (ر: شركة/٥ و ١٢) و(ملك/٢ب١).

#### ٤ - الطرق غير المشروعة بالكسب:

- أ - ربح ما لا يضمن: كالربا<sup>(٤)</sup>.
- ب - الاعتماد في الكسب على مجرد الحظ والمصادفة: كالميسر<sup>(٥)</sup> و (ر: قمار).
- ج - أخذ الشيء بغير إذن صاحبه ولا إذن الشارع: كالسرقة والخيانة والغصب<sup>(٦)</sup> و (ر: سرقة/٦ب) و(غصب/٤).
- د - أخذ الشيء بإذن صاحبه ظلماً بغير وجه مشروع: كالرشوة<sup>(٧)</sup> و (ر: رشوة/٣) وأخذ الأجر على الشفاعة (ر: شفاعاة/٢ب) وأخذ أجره أضعاف ما قدم من عمل<sup>(٨)</sup>.
- هـ - الغش: وأنواع الغش كثيرة (ر: غش).
- و - العوض عن عين محرمة أو منفعة محرمة: أما العوض عن العين المحرمة: فكثمان الخمر<sup>(٩)</sup> وثمان الصليب<sup>(١٠)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى ٣١٨/٢٩ و٤٤٤،	(٦) مجموع الفتاوى ٥٩٣/٢٨
والاختيارات للبعلي ٢٨٨.	(٧) مجموع الفتاوى ٥٩٣/٢٨
(٢) مجموع الفتاوى ٢٦٥/٢٩ - ٢٦٧.	(٨) الاختيارات للبعلي ٣٠٦.
(٣) مجموع الفتاوى ٣١٩/٢٩.	(٩) مجموع الفتاوى ٣٤٠/٢٠ و٣٠٨/٢٩
(٤) مجموع الفتاوى ٥٩٣/٢٨ و٣٤٠/٢٠.	ومختصر الفتاوى المصرية ٣٨٥.
(٥) مجموع الفتاوى ٥٩٣/٢٨.	(١٠) مجموع الفتاوى ١٢١/٢٢.

وأما العوض عن المنفعة المحرمة: فكأجرة صناعة الصليب<sup>(١)</sup> ومهر البغي<sup>(٢)</sup> وأجرة المُنْجَم (ر: إجارة/ ٤ ج ٤ د) و (ر: تنجيم) وأجر المغني (ر: إجارة/ ٤ ج ٢) و (احتراف/ ٢ ج ٢) و (غناء/ ٢ ب) والأجر الذي يأخذه على دعوة الناس إلى البدعة<sup>(٣)</sup> أو تمكينهم منها، كالذي يعطاه قِيم القبور والمقامات لتمكين الناس من تقييلها والطواف حولها<sup>(٤)</sup> وما يعطاه على ترك الصلاة<sup>(٥)</sup> و (صدقة/ ٢ ب).

ز - ما يأخذه بدلاً عما كان القصد منه محرماً: كبيع العنب لمن يتخذه خمراً<sup>(٦)</sup> وأجر البيت الذي أجره لمن يتخذه مكاناً للفسق<sup>(٧)</sup> (ر: صدقة/ ٣ أ٢).

ح - ما تعين حراماً: كل ما تعين حراماً لم يجز أخذه، فمن أعطي أجره أو ثمن سلعته مالم أحرماً لم يجز له أخذه<sup>(٨)</sup>، وتبديل عينه بعد قبضه لا يُجِله، كما إذا أعطاه أجرة عمله دراهم مسروقة، فأخذها، ثم بدلها من غيره وأخذ عوضاً عنها دراهم حلالاً، لم يجز، لأن حكم البَدَل حكم المبدل<sup>(٩)</sup>.

## ٥ - آثار الكسب:

أ - عدم ثبوت الملكية في الكسب غير المشروع: تكون ملكية المال غير مشروعة لأمرين:

(١) لعدم صلاحية المحل للملك، لكونه محرم العين مثلاً، وعندئذ يكون البذل الذي يبذل في سبيله كسباً غير مشروع، كثمن الخمر والخنزير ومهر البغي ونحو ذلك، والأجرة على صناعة الأصنام، وهذه المكاسب لا يملكها أخذها، ولا ترد على صاحبها، ولكنها تنفق في مصالح المسلمين<sup>(١٠)</sup>.

- |   |   |
|---|---|
| (١) مجموع الفتاوى ١٤١/٢٢.                             | (٧) مختصر الفتاوى المصرية ٣٨٥.                        |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣٠٨/٢٩، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٨٥. | (٨) مجموع الفتاوى ٣٦٧/٢٣ و ٣٢٣/٢٩ و ٣٣٠.              |
| (٣) مجموع الفتاوى ١١٠/٢٧.                             | (٩) مجموع الفتاوى ١٣٩/٣٠، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٦٠. |
| (٤) مجموع الفتاوى ١٠٩/٢٧.                             | (١٠) مجموع الفتاوى ١٤٢/٢٢ و ٣٠٨/٢٩.                   |
| (٥) مجموع الفتاوى ٢٩١/٢٩.                             |   |
| (٦) مجموع الفتاوى ٣٠٨/٢٩.                             |   |

(٢) لتحريم طريقة الكسب، كالمأخوذ في الرشوة والسرقه والغصب والميسر والربا ونحو ذلك، وألحق ابن تيمية بذلك ما يؤخذ على الدعوة إلى البدعة، وهذه المكاسب المحرمة إن عُرف صاحبها ردت إلى صاحبها، وإن لم يُعرف صاحبها صرفت في مصالح المسلمين<sup>(١)</sup>، فإن كان من في يده المال الحرام فقيراً جاز إعطاؤه منه ما يسدُّ به حاجته، فيجوز أن تعطى البغي من المال الحرام الذي جتته من البغاء ما يكون لها رأس مال، وينفق الباقي في المصالح العامة، ويجوز أن ينفق عليها منه النفقة الضرورية (ر: توبة/٧ب).

ب - عدم جواز قبض الكسب غير المشروع: لا يجوز قبض المال الذي تمخض حراماً في معاوضة ولا تبرع ولا وفاء دين، لأنه عين مال المظلوم<sup>(٢)</sup> وإن ورث الولد عن والده المرابي مالاً وجب عليه إخراج القدر الذي يعتقد أنه رباحاً من التركة، فإن عرف صاحبه رده إليه، وإن لم يعرف صاحبه تصدق به، وإن لم يعرف مقدار الربا قسم المال نصفين، فاعتبر نصفه حلالاً ونصفه حراماً<sup>(٣)</sup>.

ج - العفو عن الكسب الحرام بيد الثائب: إذا مضى زمن على الرجل لا يصلي ولا يزكي ولا يصوم ولا يبالي من أين كسب المال من حلال أم حرام، ثم تاب، عفا الله عنه، ولا قضاء عليه ولا إعادة، لأننا لو أئزمناه بالقضاء لصدَّه ذلك عن التوبة<sup>(٤)</sup>، وفي الفتاوى المصرية: إن تاب الغائب ولم يستطع رد المظالم يتصدَّق بمقدارها<sup>(٥)</sup> و(ر: توبة/٧ ب ج).

د - اختلاط الكسب الحرام بالحلال: وإذا اختلط الكسب الحرام بالكسب الحلال وعرف مقدار الحرام، عزله، وإن لم يعرف مقداره فإنه يجعله مناصفة (ر: اختلاط/٢ ب ١ - ٢).

هـ - معاملة من كان أكثر كسبه حراماً: من كان أكثر كسبه حراماً، وهو يخلط

(١) مجموع الفتاوى ٥٩٣/٢٨ و ٢٤١/٢٩ للبعلي ٥٤٦.  
 (٢) ٣٢١ و ٣٢٥/٣٠ و ٣٢٥.  
 (٣) مجموع الفتاوى ٣٢٢/٢٩.  
 (٤) مجموع الفتاوى ٢١/٢٢.  
 (٥) مختصر الفتاوى المصرية ٣١٩.  
 (٦) مجموع الفتاوى ٣٠٧/٢٩، والاختيارات

الحلال بالحرام فقد اختلف العلماء في حل التعامل معه والأكل من عنده، وترك ذلك أحسن (ر: اختلاط/ ٢ ب ٣) و(دعوة/ ٢٢هـ) و(طعام/ ١٢ب٤).

و - منع الزواج ممن كسبه حرام: للولي أن يمنع مولاته ممن كان كسبه حراماً<sup>(١)</sup> و (ر: نكاح/ ٣ح).

ز - الإفطار لأجل الكسب: من كان الصوم يُقَعِّده عن الكسب الحلال الواجب فله أن يفطر، ثم إن أمكنه القضاء قضى، وإن لم يمكنه القضاء أخرج الفدية، كالشيخ الكبير العاجز عن الصيام<sup>(٢)</sup> و (ر: صيام/ ٥٥).

## كسوة:

### ١ - تعريف:

الكسوة هي اللباس يُسْتَرُّ به ويُتَجَمَّلُ به.

### ٢ - أحكامها:

أ - كسوة العاري من بني آدم فرض كفاية، فإذا ظن أن غيره لا يقوم بكسوته وجبت عليه كسوته<sup>(٣)</sup> و (ر: تبرع/ ٢ب).

ب - كسوة الزوجة واجبة، ويجب عليه التسوية بين زوجاته في الكسوة<sup>(٤)</sup> و (ر: زوج/ ٢ز) وتجب الكسوة للمطلقة قبل الدخول إذا لم يُسم لها مهر (ر: متعة).

- الكسوة الواجبة في الكفارة (ر: كفارة/ ٥٣د).

ج - وكسوة الحيطان بالحرير والذهب حرام، أما بغير ذلك ففيه خلاف<sup>(٥)</sup> و (ر: ستارة/ ٢) أما القبور فلا تجوز كسوتها (ر: قبر/ ٥٢د).

(١) مجموع الفتاوى ٦٠/٣٢. والاختيارات للبعلي ٥٢٢.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ٥٥٢، (٤) الاختيارات للبعلي ٤٢٥.

والاختيارات للبعلي ١٩٢. (٥) الاختيارات للبعلي ٤١٧.

(٣) مختصر الفتاوى المصرية ٢٧٧.

**كسوف:**

- الكسوف هو زوال الشمس كلاً أو جزءاً بسبب اعتراض القمر بين الأرض والشمس.  
- صلاة الكسوف (ر: صلاة/٢١).

**كعبة:****١ - تعريف:**

الكعبة هي بيت الله الحرام في مكة المكرمة.

**٢ - أحكامها:**

- أ - اشتراط توجه المصلي إلى القبلة لصحة صلاته (ر: صلاة/١٠ح).  
ب - استقبال القبلة بالذبيحة أثناء الذبح (ر: ذبح/١٧).  
ج - النظر إلى الكعبة عبادة<sup>(١)</sup>.  
د - الأفضل لمن أتى مكة المكرمة أن يدخل المسجد الحرام من جهة وجه الكعبة اقتداء بالنبي ﷺ، فقد دخلها من باب بني شيبه<sup>(٢)</sup> ويقول حين يرى الكعبة: «اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبرا، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً»<sup>(٣)</sup>.  
هـ - الطواف حول الكعبة في الحج والعمرة (ر: حج/١٦، ٢٧، ٣٠) و(عمرة) الإكثار من الطواف من الأعمال الصالحة، وهو أفضل من أن يخرج من الحرم ويأتي بعمرة مكية<sup>(٤)</sup>.  
و - التزام الكعبة ما بين الحجر الأسود والباب، والدعاء (ر: حج/٢٩).  
ز - دخول الكعبة ليس بفرض ولا سنة مؤكدة، بل دخولها حسن، ومن دخلها يستحب له أن يصلي فيها ويكبر الله ويدعوه ويذكره، فإذا دخل من الباب

(٣) مجموع الفتاوى ١٢٠/٢٦.

(١) مجموع الفتاوى ٢٦/٢١٣.

(٤) مجموع الفتاوى ١٤٥/٢٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٦/١١٩.

تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع والباب خلفه، فذلك هو المكان الذي صلى فيه رسول الله ﷺ، ولا يدخلها إلا حافياً؛ والحجيز أكثره من البيت من حيث ينحني حائطه، فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة<sup>(١)</sup> و (ر: صلاة/٢٦).

ولا تصح صلاة الفريضة في الكعبة، وتصح صلاة النافلة<sup>(٢)</sup> و (ر: صلاة/١٠ ح) ولو نذر الصلاة في الكعبة جاز نذره.<sup>(٣)</sup>

ح - الدعاء عند رؤية الكعبة (ر: دعاء/٩).

### كفاءة:

- الكفاءة في النكاح أن تكون حال الرجل مساوية لحال المرأة أو أرفع منها.
- اعتبار الكفاءة في النكاح (ر: نكاح/٣ ز).
- ما يسقط به خيار الزوجة والولي لعدم كفاءة الزوج (ر: خيار/٢ ب٤).
- اشتراط الكفاءة في الخليفة (ر: إمارة/٥ ج).
- اشتراط الكفاءة في الولي (ر: ولاية/٤ ب٢).

### كفارة:

١ - تعريف:

الكفارة هي تصرف مخصوص أوجبه الشرع لمحو ذنوب مخصوصة.

٢ - أنواعها:

الكفارات ثلاثة أنواع: بدنية محضة كالصيام، ومالية محضة كالإطعام، ومالية وبدنية معاً كالهدي بذبح<sup>(٤)</sup>.

٣ - الواجب فيها:

الواجب في الكفارة أحد الأمور التالية:

(١) مجموع الفتاوى ٢٦/١٤٤ - ١٤٥.  
 (٢) الاختيارات للبعلي ٨٦.  
 (٣) الاختيارات للبعلي ٨٥.  
 (٤) مجموع الفتاوى ٢٨/١١٢.

أ - عتق رقبة مؤمنة: وهي واجبة في القتل غير العمد (ر: جناية/٣ ب ١ ج) وفي الحنث في اليمين (ر: يمين/٨) وفي الظهار (ر: ظهار/٥) ويجوز إعتاق ولد الزنا الرقيق في الكفارات<sup>(١)</sup>.

ب - الصيام: وهو واجب في كفارة القتل إن لم يجد رقبة مؤمنة (ر: جناية/٣ ب ١ ج) وفي الظهار عند العجز عن العتق (ر: ظهار/٥) وفي الحنث باليمين إن عجز عن العتق والإطعام والكسوة (ر: يمين/٨) وفي اضطرار المحرم إلى الإتيان ببعض مخالفات الإحرام كحلق الرأس أو لبس ما يمنع لبسه للمحرم ونحو ذلك إن عجز عن ذبح شاة (ر: إحرام/٧ ج ٣) فإن كان الصيام الواجب في الكفارة ستين يوماً متتابعة، فلا يقطع متابعتها طرود الحيض على المرأة، لأنه لا يمكن الخلو منه (ر: جناية/٣ ب ١ ج) و(حيض/٣ ب).

ج - الإطعام: وهو واجب في كفارة الحنث باليمين (ر: يمين/٨) وفي كفارة الظهار عند عجزه عن العتق وعن الصيام (ر: ظهار/٥) وهو واجب أيضاً في حال موت من عليه كفارة القتل قبل أن يُكْفَر، ويطعم عنه وليه ستين مسكيناً (ر: جناية/٣ ب ١ ج) وواجب في كفارات مخالفات الإحرام عند العجز عن الهدي والصيام، فإن اضطر المحرم أن يلبس ما نهى عن لبسه في الإحرام، لبسه قدر الحاجة، وعليه أن يفندي إما بصيام ثلاثة أيام، أو بذبح شاة، أو بإطعام ستة مساكين (ر: إحرام/٧ ج ٣).

ومقدار الواجب في الإطعام مقدر بالعُرف، حيث يطعم الواحد جارية من الجريات المعروفة في بلده، فكل بلد يطعمون من أوسط ما يطعمون أهلهم<sup>(٢)</sup>، أما الإدام: فإنه إن كان يُطعم أهله الإدام مع الخبز وجب عليه في الكفارة الإدام مع الخبز<sup>(٣)</sup>، وقدر ابن تيمية مقدار الطعام الواجب في كفارة مخالفات الإحرام، كما إذا اضطر إلى حلق رأسه أو لبس ما لا يحل للمحرم لبسه، بإطعام ستة مساكين، لكل مسكين نصف

(١) مجموع الفتاوى ١٨٨/٣١. (٢) مجموع الفتاوى ١١٣/١٣ و ٦٩/٣٣ و ٣٥

صاع من تمر أو شعير، أو مد من بر، وينبغي أن يكون مأدوماً<sup>(١)</sup>، وفي كفارة الحنث باليمين قدر لكل مسكين رطلين من الخبز مأدوماً<sup>(٢)</sup> وقدّر في موضع آخر لكل مسكين ثماني أواق، وهي تساوي في عصره رطلين عند أهل الشام<sup>(٣)</sup>.

وإن جمع المساكين وعشاهم خبزاً وأدماً أجزاءه<sup>(٤)</sup>.

د - الكسوة: وهي واجبة في كفارة الحنث باليمين (ر: يمين/٨هـ) وقدرها ثوب لكل مسكين<sup>(٥)</sup>.

هـ - الدم: وهو واجب في كفارات مخالفات الإحرام (ر: إحرام/٧ جـ ٣، ٢٧٢).

و - الصدقة: فمن كسب كسباً حراماً - كأجر البغي، وثنم الصليب - ثم تاب، وجب عليه التصدق بما كسب، وتكون صدقته كفارة لما فعل (ر: كسب/١١٥).

#### ٤ - أحكام الكفارة:

أ - وجوبها على الفور: إذا وجبت الكفارة وجب قضاؤها على الفور<sup>(٦)</sup>.

ب - إخراجها عن الغير بإذنه: ويجوز أن يخرجها من وجبت عليه بنفسه، ويجوز أن يخرجها عن الحي غيره بإذنه، ولا يجوز بغير إذنه، لافتقارها إلى النية لما فيها من معنى العبادة<sup>(٧)</sup>، أما عن الميت فيخرج عنه وليه الكفارات المالية والكفارات التي لها بدل مالي<sup>(٨)</sup> و (ر: ولاية/١٣).

ج - وجوبها على المكره: من أكره آخر على فعل تجب فيه الكفارة فالكفارة واجبة على المكره، فمن أكره زوجته على الجماع في رمضان، حَمَل عنها ما وجب عليها<sup>(٩)</sup> و (ر: إكراه/٥٥) و(صيام/١٩).

(٦) الاختيارات للبعلي ٦٧.

(٧) مجموع الفتاوى ٣٥/٣٤٨.

(٨) مجموع الفتاوى ٣٤/١٧٠.

(٩) الاختيارات للبعلي ١٩٤.

(١) مجموع الفتاوى ٢٦/١١٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥/٣٤٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣/٦٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٥/٣٥٢.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٥/٣٤٨.

- د - عدم وجوبها مع البذل: كما إذا نذر شيئاً وفعل البذل، فلا يلزمه مع البذل كفارة، لأن البذل قائم مقام المبدل<sup>(١)</sup> و (ر: بدل/ ٢ج).
- هـ - مصارفها: تدفع الكفارة لذوي الحاجات، من الفقراء والمساكين والغارمين ونحوهم، ولا تدفع للمؤلفة قلوبهم ولا في الرقاب<sup>(٢)</sup>.

## كفالة:

### ١ - تعريف:

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة بالحق.

### ٢ - مشروعيتها:

الكفالة مشروعة<sup>(٣)</sup> بالكتاب والسنة.

### ٣ - صيغتها:

تصح الكفالة بلفظ الكفالة وبكل لفظ يفهم منه الضمان عرفاً<sup>(٤)</sup>، وتنعقد الكفالة أيضاً بعقد الشركة، فشركات العقود تنعقد على الكفالة والوكالة، كشركة المفاوضة (ر: شركة/ ٥ب).

### ٤ - الكفيل:

أ - (١) الضامن هو كل من ألزم نفسه بالضمان، وكل من هو موكل على الغريم يحرسه حتى لا يفر، كالسجان ونحوه، إذ هو بمنزلة الكفيل بالنفس، فإن هرب منه فعليه ضمان ما عليه عند الإمام أحمد رحمه الله تعالى<sup>(٥)</sup> وعلى هذا فإن الأب ليس بكفيل لابنه إذا لم يكفله، ولكنه إن أمكنه إعانة صاحب الحق للحصول على حقه فذلك حسن<sup>(٦)</sup> و (ر: أبوان/ ٢ز) و(ضمان/ ٤ج).

(١) الاختيارات للبعلي ٥٦٩.  
 (٢) الاختيارات للبعلي ١٨٢.  
 (٣) القواعد النورانية ١٣٧.  
 (٤) الاختيارات للبعلي ٢٣١.  
 (٥) مجموع الفتاوى ٥٥٦/٢٩، والاختيارات للبعلي ٢٣٢.  
 (٦) مجموع الفتاوى ٥٥١/٢٩، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٤٩، والاختيارات للبعلي ٢٣٢.

٢) ولا يشترط لصحة الكفالة إذن المكفول، فإن كفله بغير إذنه صحت الكفالة<sup>(١)</sup>.

ب - شروط الكفيل: الكفالة تبرع، ولذلك يشترط في الكفيل ما يشترط في المتبرع، فلا تصح كفالة المحجور عليه ولا المكره<sup>(٢)</sup>.

ج - تعدد الكفلاء: يجوز أن يكفل الواحد أكثر من كفيل، فإذا غاب أحدهم فللمكفول له أن يطالب بقية الكفلاء بكامل حقه<sup>(٣)</sup>.

د - موت الكفيل بعد تقرر الحق: إذا ضمن الأب ابنه على المهر، فمات الأب، أخذ المهر من تركته، ثم يرجع الورثة بذلك على الابن؛ فإن أقبضها المهر أجنبي بغير إذن الأب، فللأب أن يدفع له بغير إذن الابن، لأنه قائم مقام الابن في الإذن لنفسه<sup>(٤)</sup>.

هـ - إمهال الكفيل: إذا كفل شخص آخر، فاستحق ما عليه، فللغريم أن يطالب من شاء من الكفيل أو المكفول، أو يطالبهما معاً، فإن أدى الكفيل برئت ذمة المكفول تجاه الغريم<sup>(٥)</sup>، فإن لم يكن مع الكفيل ما يقوم بهذا الضمان ولكن عنده من الأموال ما إذا بيع وفى بذلك، فإنه لا يجوز حبسه، ويُمكن من بيع ما عنده وفاء لما ضمنه، وتجاوز ملازمته لثلاث يفر<sup>(٦)</sup>.

و - استحقاقه نفقات الوفاء بالحق: إذا ضمن شخص آخر بإذنه، فهرب المضمون، وبذل الضامن أموالاً لإعادته، فإن له الرجوع عليه بما بذله في سبيل ذلك من المال، بل إن الضامن يعود على المضمون بكل ما لزمه بسبب عدوان المضمون أو هربه، أو تحصيل الحق منه<sup>(٧)</sup>.

## ٥ - المكفول به:

المكفول به على نوعين:

أ - كفالة بالنفس: كضمانة إحضار شخص معين إلى المكفول له، وفي هذه

(١) مجموع الفتاوى ٥٤٦/٢٩، ومختصر (٤) الاختيارات للبعلي ٤٠٥.  
 الفتاوى المصرية ٣٤٩.  
 (٢) مجموع الفتاوى ٥٤٦/٢٩ و٥٥١.  
 (٣) مجموع الفتاوى ٥٤٧/٢٩.  
 (٤) مجموع الفتاوى ٥٥٠/٢٩ - ٥٥٣.  
 (٥) مجموع الفتاوى ٥٥٠/٢٩ - ٥٥٣.  
 (٦) مجموع الفتاوى ٥٥٦/٢٩.  
 (٧) مجموع الفتاوى ٥٥٦/٢٩.

الحالة يبرأ الكفيل بتسليم المكفول له المكفول، فإذا كان المكفول له في السجن، فإن الكفيل يبرأ بتسليم المكفول للمكفول له وهو في الحبس، أو بتسليمه للسجان<sup>(١)</sup>.

ب - الكفالة بالمال: ويرى ابن تيمية رحمه الله تعالى جواز الكفالة بالمجهول، كما تجوز الكفالة بما لم يجب بعد، كضمان التاجر بما يجب عليه من الديون، وضمان الحارس بما يلزمه بسبب تقصيره<sup>(٢)</sup>.

## كُفْر:

### ١ - تعريف:

الكفر هو تكذيب النبي ﷺ بما جاء به مما هو معلوم من الدين بالضرورة سواء كان تكذيبه صراحة أو ضمناً.

### ٢ - أنواع الكفر:

الكفر على نوعين: ظاهر وباطن، والباطن هو كفرٌ نفاق.

أ - أما الكفر الظاهر: فهو على ثلاثة أصناف: الكتايون، وهم اليهود والنصارى (ر: كتابي) والمجوس (ر: مجوس) والمشركون، وهم ما عداهم من الكفار أهل الأديان الأخرى (ر: شرك) وهذه الأنواع الثلاثة تجري على أهلها أحكام الكفار (ر: كفر).

ب - وأما الكفر الباطن: - كفرُ النفاق - وهم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وهؤلاء يعاملون في الدنيا كمسلمين، وتجري عليهم أحكام المسلمين، أما في الآخرة فهم كفار وتجري عليهم أحكام الكفار<sup>(٣)</sup>.

ج - أما أهل البدع من الفرق الإسلامية الاثنتين والسبعين فهم على نوعين:

(١) منافقون زنادقة، يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وهؤلاء كفار منافقون،

(١) مجموع الفتاوى ٥٥٤/٢٩، ومختصر (٢) مجموع الفتاوى ٥٤٩/٢٩، والاختيارات للبلي ٢٣٢. الفتاوى المصرية ٣٤٩، والاختيارات للبلي ٢٣٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٦١٧/٧ و٦٢١.

ويكثر هؤلاء في الطوائف التي خرجت عن الاسلام، وهذا النوع هو الذي في الدرك الأسفل من النار<sup>(١)</sup>.

(٢) يؤمنون بالله وبمحمد رسول الله ﷺ، ولكنهم وصلوا إلى ما وصلوا إليه من الابتداع في العقيدة إما لجهل منهم بالسنة، وإما لتأويل خاطيء لهم، وهؤلاء مؤمنون مغفور لهم خطوهم كائناً ما كان خطوهم في التأويل، وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق، ولا يكون فيهم النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار<sup>(٢)</sup>، فإن كان في قولهم ما هو كفر في حد ذاته، فإنه لا يحكم بالكفر على شخص معين يقول به حتى يبين له ويستتاب، لأنه من الدقائق التي تخفى على الكثير<sup>(٣)</sup> ولو حكم بكفره فإنه لا يكون كفره ككفر من كذب الرسول ﷺ<sup>(٤)</sup> و(ر: ردة/٣).

### ٣ - الإكراه على الكفر:

من أكره على النطق بكلمة الكفر فيجوز له التكلم بها مع طمأنينة القلب بالإيمان<sup>(٥)</sup> و(ر: ردة/٣ب).

### ٤ - دفع التكفير عن علماء المسلمين:

لا يجوز أن يُسارع في تكفير علماء المسلمين، ويجب دفع الكفر عنهم ولو أخطأوا، ودفع التكفير عنهم من أحق الأغراض الشرعية، ومن كفرهم استحق العقوبة الغليظة<sup>(٦)</sup>.

### ٥ - آثار الكفر:

أ - يترتب على الكفر الآثار التالية:

- |  |                                 |
|--|---------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٣/٣٥٢ و ٧/٢١٨ و ٦١٩. | (٤) مجموع الفتاوى ٣٥/٢٠١.       |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣/٣٥٢ و ٧/٢١٨ و ٦١٩. | (٥) مجموع الفتاوى ٨/٥٠٤.        |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣/٦١٩.               | (٦) مجموع الفتاوى ٣٥/١٠٠ و ١٠٣. |

- عدم الموالاة للكفار: تجب موالاة المؤمن ولو ظلمك واعتدى عليك، وتجب معاداة الكافر وإن أعطاك وأحسن إليك، لأن موالاتهم نفاق وضعف إيمان<sup>(١)</sup>.
- ترك الاحتفال بأعياد الكفار (ر: عيد/٣).
- ترك أكل ما ذبحه الكفار لأعيادهم وإن كانوا كتابيين (ر: ذبح/٦ب).
- عدم التشبه بالكفار في اللباس وفي غيره (ر: تشبه/٢ب١) و(لباس/٢ح).
- عدم أخذ شيء عن الكفار (ر: تقليد/٥٤د).
- جواز تقليد الكفار في صناعة الأسلحة وطرق القتال (ر: جهاد/٧ج١).
- عدم توليهم شيئاً من الولايات العامة، ولا الخاصة على المسلمين (ر: إمارة/١٥، ٢٨ز) و(ذمي/٣هـ) و(ولاية/٤ب٣) وجواز الخروج على السلطان إن ظهر منه الكفر (ر: إمارة/٢٩).
- عدم الاستعانة بالكافر في عمل من أعمال الدولة إن أمكن الاستغناء عنه (ر: إمارة/١٥، ٢٨ز).
- اعتبار جميع الكفار - غير أهل الذمة منهم - محاربين (ر: جهاد/١٦).
- عدم إبقاء شيء من المال في يد الراهب من الكفار (ر: ذمي/١٠٣).
- أسر المحاربين، والإمساك عن قتلهم إن أسلموا بعد الأخذ (ر: أسر/٢ب).
- عدم استرقاق الكافر المعاهد (ر: رق/١٢).
- جواز بذل الأمان للكافر الأصلي دون المرتد (ر: أمان/٢).
- مَنْ تُعَقَّدُ له الذمة من الكفار (ر: ذمي/٢).
- عدم تمكين الكافر من صنع السلاح ولا التدريب عليه (ر: سلاح/١٢) و(ذمي/٣٣).
- فرض الجزية على الكافر الذمي (ر: جزية/٢).
- إلزام الكفار بأحكام المسلمين إن تحاكموا إليها، وعدم جواز الحكم بينهم بغير أحكام الإسلام (ر: قضاء/٨ج) و(ذمي/٣ز).

- عدم قبول شهادة الكافر على المسلم (ر: ذمي/٣و) و(شهادة/٦ب).
- منع الكافر من الإقامة في أرض الحجاز (ر: حجاز/٢).
- دخول الكافر الذمي المسجد (ر: ذمي/١١٣).
- احترامه مقدسات المسلمين (ر: ذمي/٥٣).
- عدم جواز تعليية الكافر جداره على جدار المسلم (ر: ذمي/٩٣) و(عمارة/٢).
- عدم بيع المسلم داره أو تأجيرها للكافر، لأنه يرتكب فيها الموبقات (ر: إجارة/٤ ج ٥٢) و(بيع/٤ز).
- عدم إظهار الكافر شعائر دينه في بلاد المسلمين كالناقوس ونحوه (ر: ذمي/٨٣).
- عدم زيارة المسلم معابد الكفار (ر: كنيسة/٢ج).
- زيارة الذمي وعيادته وتهنئته وتعزيتته (ر: ذمي/٥٣).
- كيفية رد السلام على الكافر (ر: تحية/٦).
- جواز وضع الأمانات عند الكافر (ر: أمانة/٢).
- لا يجوز أن ترى الكافرة من المسلمة غير الوجه والكفين، ولذلك لا يجوز أن تكون الكافرة مؤلدة للمسلمة، ولا أن تدخل معها الحمام (ر: عورة/٤ ج ٢) و(حجاب/٤ ج) و(نظر/٢ ب ٣).
- عدم إذن المسلم للكافرة بالخروج إلى الكنيسة (ر: إذن/٣ ب) و(زوج/٢و) و(إسلام/٧ ب).
- إحصان الكافر (ر: إحصان/٢).
- إقامة الحدود على الكافر (ر: حد/٨ ب).
- الجناية على الكافر الذمي (ر: جناية/٧٣، ٣ ب ١).
- عدم قتل المسلم بالكافر إلا في الحراية (ر: حراية/٣ ب ٣).
- عدم الاقتصاص من الكافر للمسلم إذا أسلم الكافر قبل القتل (ر: جناية/٣ ب ١).
- قتل المرتد من أهل الذمة إلى التعطيل (ر: ذمي/٣ ط).
- عدم إعانة الذمي أحداً من أعداء المسلمين (ر: ذمي/٤٣).
- تمييز الذمي عن المسلمين في الاسم (ر: ذمي/٩٣).

- تمييز مقابر الكفار عن مقابر المسلمين (ر: ذمي/٩١٣).
- لا يجوز أن ينادى الكافر بكلمة «حاج» (ر: تسمية/٢ج).
- عدم الصلاة على الكافر إذا مات (ر: صلاة/١١٩٩).
- عدم اتباع جنازة الكافر<sup>(١)</sup> و (ر: موت/٥٣).
- دفن الكافرة الحامل بمسلم منفردة وظهرها إلى القبلة<sup>(٢)</sup> و (ر: دفن/١٢).
- عقود الكفار التي لا يقرها الإسلام إذا أسلموا عليها (ر: بيع/٢ج، د٤، ٧ و ١ - ٢) و (عقد/٨).
- نكاح الكافر إذا أسلم (ر: نكاح/٥٣) و (إسلام/٥ب٢٠).
- تسمية الكافر الذي أسلم مهراً فاسداً لزوجته (ر: مهر/٣).
- بطلان نكاح الكافر مسلمة (ر: نكاح/٥٣).
- تألف الكافر حتى يدخل الإسلام (ر: تألف/٥).
- التدرج بالكافر إذا أسلم في تطبيق الإسلام (ر: إسلام/٣).
- عدم التوارث بين المسلم والكافر (ر: إرث/١٥).
- إسلام الورثة بعد قسمة الميراث (ر: إسلام/٥ب٢٠) و (إسلام/٨).
- إسلام الزوجة قبل الزوج، وما يترتب عليه (ر: إسلام/١٧).
- عدم وجوب النفقة لزوج الكافر إذا أسلمت (ر: إسلام/١٧) و (ر: نفقة/٤ب٤د).
- طهارة آنية الكفار وملابسهم وأدواتهم (ر: أداة/٢ج).
- عدم رجوع الأب في عطية لولده إذا أسلم الولد (ر: تباع/٤ج٢ب).
- عدم جواز أخذ الأب الكافر من مال ابنه المسلم بغير إذنه (ر: أبوان/٥٢د).
- عدم ثبوت الشفعة للكافر على المسلم (ر: شفعة/١٣).
- عدم جواز وقف الكافر مسجداً (ر: وقف/٥٣د).
- عدم إعطاء اليتيم الكافر من الوقف الذي وقّف على اليتامى بإطلاق (ر: وقف/٤ب٢٠).

- جواز الوصية لكافر بعينه (ر: وصية/٦ ج ١).
- يجوز رهن العبد المسلم عند كافر بشرط أن يكون بيد مسلم<sup>(١)</sup> و(ر: رق/٥ ج).
- جواز مداواة الكافر المسلم (ر: تداوي/٣).
- عدم انتقاض الوضوء بمس الكافر (ر: وضوء/٨ و).
- طهارة سؤر الكافر (ر: سؤر/٢).
- تجب الغلظة على الكفار<sup>(٢)</sup>.
- لا غيبة لكافر إذا ذُكِرَ بكفره (ر: غيبة/١٢).
- الحلف بالكفر - هو يهودي إن لم يفعل كذا - (ر: يمين/٧١٣).
- إذا أسلم الكافر فإنه يثاب على الطاعات التي عملها في كفره<sup>(٣)</sup>.
- جواز تفضيل الكافر على المسلم في صفة مخصوصة (ر: تفضيل/١٢).
- الدعاء للكافر (ر: دعاء/٢٤٤ ، ٤ب٢) و(موت/٦).
- ب - أثر الإسلام في تصرفات المرء السابقة لإسلامه: (ر: إسلام/٥).
- ج - دار الكفر: (ر: دار/٢ب).

## كَلَأَ:

- الكَلَأَ هو العشب النابت في الأرض من غير زرع.
- ما يجوز بيعه من الكَلَأ في الأرض المباحة والمملوكة، وما لا يجوز (ر: بيع/٣١٥ ب).

## كلام:

## ١ - تعريف:

الكلام هو النطق بحرفين متتالين فصاعداً.  
والأصوات الحلقية التي تدل على المعنى طبعاً لا وضعاً كالأنين والتأوه

(٣) الاختيارات للبعلي ٤٠.

(١) الاختيارات للبعلي ٢٣٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٩٥/١٥.

والتنحج والعطاس ليست بكلام (ر: صلاة/١٤ ب).

## ٢ - أحكامه :

### أ - الإمساك عن الكلام :

(١) لا يجوز ترك الكلام عبادة، لأن ذلك لم يشرع في ديننا، ويحرم ترك الكلام إذا تضمن ترك الواجب<sup>(١)</sup>.

(٢) ترك الكلام إذا رافق العبادة وشكّل زيادة فيها كان بدعةً مكروهة<sup>(٢)</sup>.

(٣) والكلام يكون حراماً واجب الترك عندما يتضمن حراماً كالأمر بالمنكر، والغيبة ونحو ذلك و (ر: غيبة/٢).

(٤) ويكون - أي: الكلام - مكروهاً إذا كان من فضول الكلام الذي لا نفع فيه<sup>(٣)</sup>.

ب - بطلان الصلاة بالكلام (ر: صلاة/١٤ ب).

- إمساك الصائم عن الكلام الخيث (ر: صيام/١٠).

- إمساك المحرم عن الكلام الخيث وفيما لا يعنيه (ر: إحرام/٧ ب).

- الكلام في المسجد حسنه حسن، وأما المحرم فهو في المسجد أشد تحريماً<sup>(٤)</sup>.

- إباحة الكلام في الطواف (ر: حج/١٦ و).

- مخاطبة أهل القبور والسلام عليهم جائز<sup>(٥)</sup> و (ر: موت/٣ ز).

- عدم الاعتداد بالكلام إلا إذا كان من عاقل مميز مستيقظ مختار، فإن لم يكن

كذلك فكلامه لغو (ر: جنون/١٣) و (صغير/٣) و (نوم/٢) و (إكراه/٥ ب).

- إذن الكبيرة بالنكاح الكلام (ر: نكاح/٤ ج ٢).

- تكليم المحلدة الرجال (ر: حداد/٢ ب).

- كراهة الكلام وكتابة العقود بغير العربية لغير حاجة<sup>(٦)</sup> و (ر: ترجمة/٣ ب)

و (ر: بيع/١٣).

(١) مختصر الفتاوى المصرية ٥٦١، ومختصر (٤) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٠٠.

(٢) الفتاوى المصرية ٢٠٣. (٥) مجموع الفتاوى ١/٣٥١.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩٢. (٦) مجموع الفتاوى ٣/٣٠٦ و ٢٩/١٢.

(٣) الاختيارات للبعلي ٢٠٣.

## كلب:

شعر الكلب طاهر (ر: شعر) وريقه نجس، ويعفى عن لعبه إذا أصاب الصيد، وأما إذا ولغ في الإناء فإنه يراق ما فيه، وإذا أصاب الثوب رطوبةً جلده لم ينتجس<sup>(١)</sup>.

وكلب الماء الأولى ترك أكله (ر: طعام/٤ب١).

## كناية:

- الكناية كلامٌ يُراد به لازمٌ معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي لعدم وجود قرينة تعين ذلك.

- الطلاق بالكناية (ر: طلاق/٨ب).

## كنيسة:

١ - تعريف:

الكنيسة هي معبد الكفار.

٢ - أحكامها:

أ - الكنائس ليست بيوت الله ولا يجوز أن يُقال عنها أنها بيوت الله<sup>(٢)</sup>، ولكن ليس لأحد أن يمنع أحداً من عبادة الله فيها، لأنها صالحانهم على ذلك، وهي ليست ملكاً لأحد<sup>(٣)</sup>، وبناء على أنها ليس بيوت الله تعالى فإنه لا يجوز الوقف عليها، ولو وقف ذمي أرضاً على كنيسة وتحاكم إلينا لم نحكم بصحة هذا الوقف<sup>(٤)</sup>.

ب - هدم الكنائس: إذا فتح المسلمون بلداً عنوةً جاز لهم هدم الكنائس فيه، فإن أقرت ولم تُهدم ثم ظهرت في هذا البلد شعائر المسلمين ومساجدهم ووجب هدم الكنائس فيها لثلاث تجتمع شعائر الإسلام وشعائر الكفر في

(١) مجموع الفتاوى ٥٢٠/٢١ و٥٣٠ و٦١٦.

(٢) الاختيارات للبعلي ٤١٥.

(٣) مجموع الفتاوى ١٦٢/٢٢.

(٤) مجموع الفتاوى ٦٥٥/٢٨.

مكان واحد، إلا أن يكون لهم عهد ببقاء كنائسهم، فيوفى لهم بعهدهم<sup>(١)</sup>، فإن أبقيت فتهدمت لم يكن لهم إعادة بنائها<sup>(٢)</sup>.

أما ما فتحوه من البلاد صلحاً: فإنه يجوز إبقاء الكنائس القديمة فيه، ولكن لا يجوز لهم أن يحدثوا فيه كنيسة<sup>(٣)</sup>، فإن لم يبق من أهل الذمة في القرية أحد جاز تحويل الكنيسة فيها إلى مسجد<sup>(٤)</sup> و (ر: مسجد/د٢).

أما ما بناه المسلمون من المدن فليس لأهل الذمة أن يبنوا فيه كنيسة<sup>(٥)</sup>.  
- نقض الذمي الذمة ببناء كنيسة (ر: ذمي/٤ب).

ج - الدخول إلى الكنائس والصلاة فيها: اختلف قول ابن تيمية رحمه الله تعالى في

دخول المسلم معابد الكفار، فقال مرة: زيارة معابد الكفار منهي عنها، فمن زار مكاناً من هذه الأمكنة معتقداً أن زيارته مستحبة والعبادة فيه أفضل من العبادة في بيته فهو ضال خارج عن شريعة الإسلام، ويُستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل<sup>(٦)</sup>.

وقال مرة: يجوز للمسلم زيارة معابد الكفار وإن كان فيها أصنام، لأنهم يقرون على الصور، ولكن لا يجوز له أن يصلي فيها، ولا أن يذبح الذبيحة فيها، لما في ذلك من شبهة الشرك<sup>(٧)</sup> و (ر: ذبح/٥) و (أضحية/٦ب).

ولا يجوز دخولها إن كان فيها خمر، لأنهم نهوا عن إظهار الخمر<sup>(٨)</sup> و (ر: ذمي/د٣) و (زيارة/٤و).

د - يحرم بيع الكفار ما يقيمون به كنيسة ونحوها<sup>(٩)</sup> و (ر: بيع/أ١٥ب).

## كَي:

- الكي هو حرق مكان معين من البدن بالنار بقصد التداوي.

- جواز التداوي بالكي (ر: تداوي/٤و).

- |  |   |
|--|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٦٣٥/٢٨ و ٦٤٧ و ٦٥٥ للبعلي ٥٤٦.       |   |
| (٥) مجموع الفتاوى ٦٣٤/٢٨.                              | (١) ومختصر الفتاوى المصرية ٢٥٧/٣١، والاختيارات للبعلي ٥٤٥.        |
| (٦) مجموع الفتاوى ١٤/٢٧.                               | (٢) مختصر الفتاوى المصرية ٥١١.                                    |
| (٧) مجموع الفتاوى ١٦٢/٢٢، والاختيارات للبعلي ٨٤ و ٤١٤. | (٣) مجموع الفتاوى ٦٣٤/٢٨ و ٦٣٥.                                   |
| (٨) الاختيارات للبعلي ٤١٤.                             | (٤) مجموع الفتاوى ٢٥٦/٣١، ومختصر الفتاوى المصرية ٣٤٨، والاختيارات |
| (٩) الاختيارات للبعلي ٤١٥.                             |   |